مؤقت

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجلسة ٥٧٤٦
الخميس، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد ريبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد أبريكو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-51119 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وفي حال عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين للعام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): إننا نمر بمنعطف هام للغاية في البحث عن السلام في الشرق الأوسط. ويتم إعطاء دفعة جديدة نحو السلام وهي دفعة تحمل وعدا حقيقيا. بيد أن الحالة على ارض الواقع ما زالت تشكل داعيا للقلق العميق.

يواصل رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس حوارهما الثنائي. وقد اتفقا مؤخرا على تشكيل أفرقة للتفاوض بغية مساعدهما على تحويل مناقشاهما إلى نص متفق عليه. وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به إذا أريد لهذه المحادثات أن تسفر عن التوصل إلى اتفاق جوهري. ووزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس موجودة حاليا في المنطقة لتقييم التقدم المحرز ولتشجيع بذل المزيد من الجهد. وهي ستقدم إحاطة إعلامية للمجموعة الرباعية حينما تجتمع هنا في نيويورك يوم الأحد.

ومؤخرا استكمل ممثل المجموعة الرباعية بلير زيارته الثانية للمنطقة بهدف وضع جدول أعماله بشأن الإنعاش الاقتصادي وإصلاح المؤسسات. وهو أيضا سيقدم إحاطة إعلامية للمجموعة الرباعية يوم الأحد. وما زالت الأمم المتحدة تقدم دعمها الكامل للجهود التي يبذلها السيد بلير.

وبينما تمضي هذه الجهود الدبلوماسية قدما، أدت أعمال العنف بين الفلسطينيين إلى مقتل ١١ شخصا وإصابة ٩٥ بجروح، بمن فيهم ٨ أطفال. ووقعت عدة مجابهات عنيفة تخللها تبادل كثيف للنيران، مما يعكس وجود أزمة سياسية عميقة ومستمرة.

وفي غزة، قامت حماس باستبدال كبار الموظفين في الوزارات، بينما تتخذ تدابير قمعية بشكل متزايد بغية توطيد سيطرها. واشعر بالقلق بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بتصاعد الاعتداءات على حقوق الإنسان على أيدي القوات شبه العسكرية التابعة لحماس، بما في ذلك تفريق المظاهرات بعنف والاحتجاز غير القانوني للفلسطينيين الآخرين.

وفي الضفة الغربية، دأبت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية على اعتقال من يزعم بأهم أعضاء في حماس. وأغلقت السلطة الفلسطينية أكثر من ١٠٠ مؤسسة خيرية ومنظمة غير حكومية. ومع عدم عقد جلسات للمجلس التشريعي الفلسطيني، ما زال الرئيس عباس يحكم عن طريق المراسيم. وادخل مرسوم صدر مؤخرا تغييرات على القانون الانتخابي باعتماد نظام للتمثيل النسبي الكامل، وبالطلب إلى أي حزب مشارك في الانتخابات المقبلة أن يكون ملتزما بإعلان الاستقلال الذي أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٨ فضلا عن القانون الأساسي. وقد هاجمت حماس ذلك المرسوم بقوة.

وما زال الشرخ المستمر في الأراضي الفلسطينية يشكل مصدر قلق سياسي وأمني و اجتماعي اقتصادي. ومن الجلي أنه كلما استمرت الأمور على هذا المنوال كان من الصعب التغلب عليها. ويصرّ الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض على أن تقوم حماس بالاعتذار عن الاستيلاء العنيف على غزة في حزيران/يونيه، والتراجع عن الخطوات التي اتخذها والاعتراف بالسلطة الفلسطينية. لكن حماس لا تزال ترفض هذه المطالب وتدعو إلى الحوار مع تعزيز سيطرتها الفعلية على غزة.

كما أن العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين ما زال مستمرا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٢٠ فلسطينيا وأُصيب ٨٩ بجروح، في حين قُتل إسرائيلي واحد وأُصيب ٥٠ بجروح. وأُدين الهجمات العشوائية المتواصلة بالصواريخ التي تطلقها الميليشيات الفلسطينية ضد تجمعات السكان المدنيين في جنوب إسرائيل. وأسفرت تلك الهجمات عن سقوط ضحايا وأضرار، خاصة في سدروت، التي أُطلق عليها ١٠ صواريخ في اليومين الأولين من السنة الدراسية. وأصاب صاروخ، أطلقته الجهاد الإسلامي، قاعدة عسكرية إسرائيلية في زيكيم بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن جرح ٤٤ جنديا، جراح أحدهم خطيرة، في حين عولج ٢٣ آخرون من الصدمة. ولا يزال الجندي جلعاد شليط محتجزا في غزة، ويبدو أن الجهود الرامية إلى تجديد المحادثات من أجل إطلاق سراحه لم تحرز أي تقدم.

وأعلن أمس مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي غزة كيانا عدوا وأفصح عن نيته في قطع الخدمات الأساسية كالكهرباء والوقود عن السكان المدنيين. كما قامت إسرائيل بإغلاق القطاع وحالت دون دخول أو خروج الفلسطينيين، وأشارت إلى أنها ستقيد تقييدا شديدا حركة الموظفين الدوليين. وكما ذكر يوم أمس، ولئن كنا نفهم تماما الشواغل الأمنية لإسرائيل، فإن الخطوات المعلنة ، إن نُفذت، ستنتهك التزامات إسرائيل تجاه المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وثمة ١,٤ مليون شخص في غزة، بما في ذلك الشيوخ والصغار والمرضى. ولا ينبغي أن يُعاقبوا على الأعمال غير المقبولة التي يقترفها المسلحون والمتطرفون. ونرى أنه ينبغي لإسرائيل أن تعيد النظر في ذلك القرار.

كما تسببت أعمال جيش الدفاع الإسرائيلي بوقوع ضحايا. ففي ٢٢ آب/أغسطس، قُتل توأمان فلسطينيان يبلغان من العمر ١٠ سنوات وآخر عمره ١٢ سنة من الأسرة نفسها بفعل صاروخ استهدف شمال غزة. و لم يجر أي تحقيق مُرضٍ أو تدبير في حوادث مماثلة من أجل إشاعة الثقة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي يبذل قصارى الجهد لتفادي وقوع ضحايا كهؤلاء.

وفي الضفة الغربية، قامت القوات الإسرائيلية بـ ١١٠ مداهمات واعتقلت ١٧٥ فلسطينيا. ويدّعي جيش الدفاع الإسرائيلي بأن إجراءاته الأمنية قد حالت دون وقوع عدد من التفجيرات الانتحارية المخطط لها، وبأنه في وقت سابق من الشهر قد اكتشف مختبرا للمتفجرات في نابلس. وأسفر توغل بدأ في ١٨ أيلول/سبتمبر ولا يزال مستمرا عن مقتل فلسطيني في السابعة عشرة من عمره ورجل فلسطيني معاق. وقد قتل أيضا جندي إسرائيلي خلال عملية التوغل.

و لم يتم تعزيز الخطوات التي اتخذت في وقت سابق من أجل بناء الثقة على الأرض في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، يبدو أن مبادرة إسرائيل الطيبة للإفراج عن المزيد من السجناء الفلسطينيين قد تباطأت. و لم تُتخذ أي تدابير لتخفيف الحواجز المفروضة على حرية التنقل في الضفة الغربية، التي ارتفع عددها إلى ٥٦٣ حاجزا. وهذا المستوى من التقييد يتنافى مع اتفاق

التنقل والعبور ومع هدف إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني. ومن المهم اتخاذ تدبير بهذا الشأن ألآن.

ولا يزال بناء المستوطنات جاريا على جانبي الجدار في معظم المستوطنات. ولم يتم اتخاذ أي إجراء ضد المخافر الأمامية. ويمكن رؤية مخفر أمامي جديد على بعد ١٠٠ متر من موقع عسكري إسرائيلي على المدخل الشمالي لرام الله. وإن مواصلة توسيع المستوطنات يتنافى مع القانون الدولي وخريطة الطريق ويقوض الجهود الرامية إلى تقدم عملية السلام.

إن بناء الجدار في عمق الضفة الغربية يتنافى مع فتوى محكمة العدل الدولية . وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أمرت المحكمة الإسرائيلية العليا بتغيير مسار جزء من الجدار حيث ينحرف عن خط الهدنة لعام ١٩٦٧ ليضم كتلة مستوطنات مودين. ولم يتمكن الجيش الإسرائيلي من إقناع القاضي بالمسار المرسوم لدواع أمنية، وتم تغيير مسار الجدار نتيجة لذلك.

وتعكف السلطة الفلسطينية بقيادة رئيس الوزراء فياض على فرض القانون والنظام وتطبيق الإصلاح والحكم الرشيد وتحسين الظروف المعيشية. أما في ما يتعلق بالأمن، فهناك مزيد من الاحتياجات التي يتعين الوفاء بها لبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، أي أن تعمل الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية بدرجة من الاحترافية والحزم لتتغلب على الميليشيات. وذلك يضع السلطة الفلسطينية على المحك والوفاء به مطلب هام لنجاح العملية السياسية. فعلى سبيل المثال، يقتضي الأمر مزيدا من التدابير لنزع سلاح أفراد الميليشيات الّذين وافقت إسرائيل على حذف أسمائهم من قوائم المطلوبين.

وباستئناف إسرائيل لعملية تحويل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية، يجري حاليا دفع رواتب موظفي القطاع العام في الضفة الغربية على الرغم أنه في حالة غزة معظم موظفي القطاع العام لا يذهبون إلى العمل بسبب الخلاف على من هو المسؤول عنهم.

ولقد شرعت الحكومة في وضع ميزانية متكاملة وفي نهج تخطيطي سيؤدي إلى تنمية فلسطينية وخطة إصلاح للسنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠. وتهدف الخطة إلى زيادة الموارد المخصصة للأولويات الوطنية ودرجة التنبؤ بالتمويل والخدمات وتوفير الأساس اللازم لإدارة قوية للنفقات العامة.

وتم التأكيد على مدى التحدي لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني في تقرير أعده البنك الدولي للجنة الاتصال المخصصة. ويبيّن التقرير هبوطا شاملا للمؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتراجع إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد من ٦١٢ ١ دولارا عام ١٩٩٩ إلى ١٢٩ ١ دولارا عام ٢٠٠٦. أما الأمراض المزمنة فقد زادت بنسبة ٣١ في المئة منذ عام ٢٠٠٥. وكل طفل من أصل عشرة أطفال فلسطينيين دون سن الخامسة ليتوقف نموه بسبب سوء التغذية. وتشهد قدرات القطاع الخاص الفلسطيني والاستثمارات تراجعا. وأصبح الاقتصاد يعتمد بصورة متزايدة على المساعدة قصيرة الأمد التي يُنفق غالبها على الاحتياجات المتكررة وليس على التنمية.

ويمضي التقرير إلى التوصية بسلسلة من التدابير القادرة على عكس تلك الاتجاهات، إذا ما تم تنفيذها بالتوازي: أي التنفيذ الكامل لاتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن حرية الوصول وحرية التنقل؛ وتوفير مزيد من العمل لتوطيد حكم القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والتنبؤ بالمساعدة المتلقاة وذلك من خلال السلطة الفلسطينية. ويشدّد البنك أيضا على أن سكان قطاع غزة يمثلون ٤٠ في المئة من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا بد من شمولهم في أي خطة إنعاش.

وفي ذلك السياق، فإن استمرار إغلاق غزة يشكل مصدر قلق بالغ. وبينما يجري إيصال الإمدادات الإنسانية إلى السكان، فإن معبري كارني ورفح ما برحا مغلقين منذ سيطرة حماس في منتصف حزيران/يونيه. وقد تسبب ذلك بصعوبة اقتصادية وشخصية شديدة. إذ تم وقف برامج تتعلق بالهياكل الأساسية في غزة تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار مقدمة من الأمم المتحدة والبنك الدولي. ومن الجدير بالذكر أن ثلث طلاب المدارس بدأوا عامهم الدراسي دون كتب مدرسية. وتوقفت تقريبا جميع الصادرات من قطاع غزة على الرغم أنه اتخذت ترتيبات مؤخرا لتيسير تصدير كمية محددة من الصادرات عن طريق كريم شالوم. وإن تدفق المؤن الغذائية إلى قطاع غزة ينخفض ببطء – تقريبا حمولة ٢٧ شاحنة أقل يوميا في شهر آب/أغسطس بالمقارنة مع شهر تموز/يوليه. ويفيد برنامج الغذاء العالمي أن المستويات الحالية لواردات الغذاء لا تغطي إلا نحو ٦٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية الهامة.

ويعمل المنسق الخاص بالنيابة، بالتشاور عن كثب مع العديد من الأطراف المعنية، على وضع اقتراح لزيادة حرية الوصول عن طريق المعابر بما في ذلك إعادة فتح معبر كارني. وأهيب بجميع الأطراف المعنية أن تعمل مع الأمم المتحدة لإيجاد طريقة مُرضية وآمنة لإعادة فتح المعابر.

انتقل الآن إلى الحالة الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. شدّد عدد من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية على أنه لا بد للحوار من أن يؤدي إلى نتائج ملموسة إذا ما أريد له أن يحظى بالدعم العربي وأن يكون أساسا لاجتماع دولي ناجح. وقد طالبوا أيضا أن يكون الاجتماع شاملا.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بعث الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية برسالة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن يدّعي فيها أن القوة الجوية الإسرائيلية اخترقت المجال الجوي للجمهورية العربية السورية في ٦ أيلول/سبتمبر. ولم تعلّق الحكومة الإسرائيلية على تلك الادعاءات التي كانت موضع تكهنات إعلامية واسعة.

وفي لبنان اغتيل أمس النائب أنطوان غانم من مجموعة ١٤ آذار/مارس البرلمانية. وقتل ٧ أشخاص آخرين وجرح العديد جراء الانفجار. ودان الأمين العام بقوة ذلك العمل الإرهابي الذي، شأنه شأن الأعمال التي سبقته، استهدف زعزعة استقرار لبنان.

وحث الأمين العام أيضا اللبنانيين على ممارسة أقصى درجات الهدوء وضبط النفس وشجع على استمرار الحوار فيما بينهم. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأن الأمين العام قد تلقى أمس رسالة من رئيس وزراء لبنان السنيورة يطلب فيها إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة تقديم المساعدة في التحقيق في هذه الجريمة النكراء. وسيحيل الأمين العام تلك الرسالة إلى مجلس الأمن فورا.

وفي تطور إيجابي، بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر، وبعد ١٥ أسبوعا من القتال داخل وحول مخيم نهر البارد للاجئين، أعلنت القوات المسلحة اللبنانية انتصارها على فتح الإسلام. ولقد أسفر القتال الذي بدأ في ٢٠ أيار/مايو عن مقتل ١٦٦ جنديا لبنانيا. كما قُتل حوالي ٢٢٢ من المقاتلين وتم اعتقال ٢٠٢ آخرين. وفي الأيام الأخيرة واصل الجيش اعتقال المقاتلين الذين تمكنوا من الهرب وهو يستجوب أيضا من هم قيد الاعتقال. وإنني أثني على جنود القوات المسلحة اللبنانية وأؤكد أهمية ممارسة الحكومة اللبنانية لسيادتها الكاملة وسيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية، وأؤكد أهمية تحقيق الانتصار لكل لبنان ضد هذا التهديد الواضح لسيادته واستقراره.

ومن أجل تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للمجتمعين الفلسطيني واللبناني المتضررين من القتال، وجهت حكومة لبنان نداء من أجل جمع مبلغ ٣٨٢ مليون دولار تقريبا، وهو يشمل نداء عاجلا لحالة طوارئ جديدة أصدرته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) لجمع مبلغ ٥٥ مليون دولار. ولا يزال نداء الأونروا ينقصه التمويل، حيث لم يُجمع حتى الآن سوى ١٧ مليون دولار في شكل تعهدات. وإنني أحث الدول الأعضاء على مساعدة حكومة لبنان على مواجهة التحديات الإنسانية وتحديات إعادة الإعمار.

ولا تزال التوترات السياسية شديدة حيال الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان. ومن الأهمية بمكان أن تُجرى هذه الانتخابات وفقا للإطار الزمني والإجراءات المنصوص عليها في الدستور اللبناني. ويتطلب هذا إجراء حوار مفتوح وحقيقي بين الأطراف بهدف انتخاب رئيس يحظى بأوسع تأييد من الشعب اللبناني. والأمين العام على اتصال مع الزعماء اللبنانيين لتشجيعهم على عدم ادخار أي جهد في سبيل التوصل إلى اتفاق على الرئيس. كما يواصل المنسق الخاص للبنان العمل على نحو وثيق مع جميع الأطراف على الأرض لتحقيق هذا الهدف.

إن الحالة هادئة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، حيث لم تقع حوادث خطيرة تستحق الإبلاغ عنها. وفي الاجتماعات الثلاثية الشهرية، اتفقت الأطراف على طرائق لوضع علامات مرئية لجزء أولي بطول ٦ كيلومترات من الخط الأزرق. وتتم زيادة التعاون بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية من خلال البدء ببعض أنشطة دوريات منسقة يؤمل لها أن تزيد في الأسابيع المقبلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قائد القوات المسلحة اللبنانية بزيارة اليونيفيل أيضا، وأُجريت تدريبات عسكرية مشتركة ناجحة بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية.

والانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق مستمرة. ولقد رصدت اليونيفيل إجمالي ٩٩ انتهاكا منذ تقديم آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس. ولا تزال إسرائيل تدعي أن هذه الخروقات ضرورية لمواجهة انتهاكات حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهي تقول إن الانتهاكات ما زالت تحدث. وستواصل الأمم المتحدة التأكيد لكلا الطرفين وبأوضح العبارات على أنه لا يمكن لانتهاك أن يبرر انتهاكا آخر.

وكما يعلم المجلس، تجتمع المجموعة الرباعية يوم الأحد في ٢٣ أيلول/سبتمبر، ويلي الاجتماع حفل إفطار مع عدد من أعضاء جامعة الدول العربية. وتجتمع لجنة الاتصال المخصصة في اليوم التالي. وسيستضيف الأمين العام كل تلك اللقاءات.

وسوف تستمع المجموعة الرباعية من السيد بلير عن خططه للفترة المقبلة، وستقيّم التقدم المحرز في المحادثات الثنائية وستناقش برنامج التحضير للاجتماع الدولي الذي دعا إليه الرئيس بوش. وسيشدد الأمين العام أيضا مع زملائه على قلقه إزاء رفاه السكان الفلسطينيين في غزة. وسيكون الإفطار فرصة للمجموعة الرباعية كي تظهر تصميمها على العمل الوثيق مع شركائها العرب في محاولة لتحقيق إمكانيات مبادرة السلام العربية وإعطاء دفعة لقضية السلام الإقليمي الشامل.

واجتماع لجنة الاتصال المخصصة هو فرصة لرئيس الوزراء فياض كي يعرض خطة حكومته لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وفرصة للجهات المانحة كي تدلل على دعمها الذي يسبق مؤتمر تعهد المانحين قبل نهاية السنة.

ولـن تكـون تلـك الاجتماعـات مفيـدة إلا بقـدر ما تساعد على وضع اتفاقات وخطوات تنفيذية، وبقدر ما تحدثه من تغيرات على أرض الواقع. وثمة الكثير على المحك في الأشهر المقبلة. فالوضع على الأرض متفجر وهناك عقبات عديدة تعترض التقدم. وستكون الجهود الموحدة للمجتمع الدولي أمرا حيويا لضمان إحراز الجهود الدبلوماسية الجديدة لشيء مفيد ودائم. وتنتظرنا خيارات صعبة وغير شعبية. والمجازفات المحسوبة مطلوبة من أجل السلام. ومخاطر التراخي أو الخوف أكبر من مخاطر اتخاذ الإجراءات وهذا أمر لا يقبل المقارنة. وآن الأوان لكي يضع القادة شعوبهم التي طالت معاناتها في المقام الأول، وأن يفكروا في الجيل القادم وأن يقوموا بما يتعين القيام به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.